

ما هي الولايات الاميركية الأسرع نمواً في أكبر اقتصاد عالمي؟

نشر موقع سي إن إن موني تقريراً عن الولايات الاميركية التي سجلت أسرع نمو اقتصادي خلال عام ٢٠١٤، واعتمد التقرير على حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في كل ولاية.

داكوتا الشمالية ٥٠ مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي لداكوتا بلغ

احتلت الولاية المركز السادس في تصنيف عام ٢٠١٣ وقفزت إلى المركز الخامس في تصنيف العام الماضي، ويشكل التعدين أهم قطاع في اقتصاد الولاية رغم تنوع الصناعات بها مثل الفضاء والطاقة المتجددة، واحتلت كولورادو المركز الثاني من حيث أعداد وظائف شركات الفضاء في البلاد مثل المنشآت التابعة لوزارة الدفاع «البنطاجون». وهناك شركات تكنولوجيا اتصالات عملاقة على أرض «كولورادو» مثل سيمتس SIEGY الألمانية وفودافون VOD البريطانية التي ضخت استثمارات كبيرة في الولاية.



تكساس ١,٦ تريليون دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي لتكساس ونسبة النمو الاقتصادي ٥,٢٪

في الوقت الذي وقعت فيه العديد من الولايات الاميركية تحت براثن الركود العظيم، إلا أن تكساس، الغنية بالنفط، تماسكت واستفادت من طفرة النفط الصخري وجذبت أيضاً صناعات أخرى في التكنولوجيا والرعاية الصحية والتعليم، وسجل نمو اقتصاد الولاية ٥,٢٪ في ٢٠١٤ من ٣,٧٪ في عام ٢٠١٣. وتمثل ولاية تكساس ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، فيما بلغ معدل البطالة ٤,٢٪، وهو من بين الأدنى في كافة الولايات وتحتوي على ثلاثة من بين ٥ مدن سجلت أسرع نمو اقتصادي وهي هيوستن وأوستن وسان أنطونيو.



وايومنج ٤٤ مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي لوايومنج، واحتلت المركز الثالث بجانب «فيرجينيا الغربية»، وتعد من بين أحد محركات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، وتعتمد بشكل كبير على الفحم وإنتاج النفط، ورغم هبوط أسعارهما، لا يزال اقتصاد وايومنج في حالة جيدة، وبلغ معدل البطالة بها ٤,١٪ دون متوسطه في أميركا بنسبة ٥,٥٪. ووفقاً لتصنيف Bankrate، حصلت الولاية على المركز الأول كأفضل الأماكن التي يمكن التقاعد فيها بسبب جودة المعيشة والرعاية الصحية وانخفاض معدلات الجرائم.

احتلت ولاية فيرجينيا الغربية المركز الثالث - بجانب ولاية وايومنج - ويمثل الفحم الركيزة الأساسية لاقتصادها بنمو نسبته ٩,٨٪ في ٢٠١٤، وفقدت الولاية آلاف الوظائف منذ أبريل عام ٢٠٠٤ بسبب انخفاض أسعار الطاقة، خاصة في التعدين والتنقيب، وبلغ معدل البطالة ٧٪، وهو الأعلى في البلاد.



فيرجينيا الغربية ٧٥ مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي لفيرجينيا وبلغ معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠١٤ ٥,١٪

احتلت ولاية فيرجينيا الغربية المركز الثالث - بجانب ولاية وايومنج - ويمثل الفحم الركيزة الأساسية لاقتصادها بنمو نسبته ٩,٨٪ في ٢٠١٤، وفقدت الولاية آلاف الوظائف منذ أبريل عام ٢٠٠٤ بسبب انخفاض أسعار الطاقة، خاصة في التعدين والتنقيب، وبلغ معدل البطالة ٧٪، وهو الأعلى في البلاد.



90٪ من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة

أن الحشائش المقاومة للملوحة تنمو بشكل جيد عند ريتها بالمياه القليلة الملوحة.

كما استخدم الرعي بالتناوب مع الحبوب بدرجات نجاح متفاوتة في العراق والأردن وليبيا وسوريا وأدخلت أنواع من حشائش المراعي الاستوائية إلى عمان والسودان حيث الأوضاع البيئية تسمح بذلك. لكن رغم إدراك العديد من الدول العربية لخطورة وآثار التصحر فإن الجهود العربية في هذا المجال لم ترق إلى المستوى المطلوب فلا بد أن تحتل مكافحة هذه الظاهرة قائمة الأولويات الحكومية عن طريق تبني برامج محددة الأهداف والمعالم تهدف إلى وقف طوفان التصحر من ناحية وعلاج الأراضي المتصحرة أو المهتدة بالتصحر ومن الضروري وضع خطة عربية مشتركة لمواجهة التصحر تشترك فيها الجهات الرسمية مع المواطنين ومؤسسات القطاع الخاص تقوم على الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال وتضع برامج لتوعية المواطنين بإخطاره وحماية الغابات وإصدار قوانين تجرم القطع العشوائي للأشجار ووضع آليات لاستخدام المراعي تراعي الظروف البيئية المحلية.

تأثير الجفاف

- يزحف التصحر على ١٠٠ بلد في العالم ويؤثر في حياة أكثر من مليار شخص وفي حالة استمراره سوف يصيب نحو ٤٤٪ من جميع النظم المزروعة في العالم.
- الأراضي الجافة زحفت بالفعل على ٤١,٣٪ من إجمالي أراضي العالم في مساحة تؤوي ٢,١ مليار نسمة.
- خطط العمل المعتمدة من الأمم المتحدة الصادرة ١٩٩٧ لم تلق الاهتمام الواجب من العالم لمواجهة تدهور الأراضي ووقف زحف الأراضي الجافة لهذا أطلقت الأمم المتحدة عقد الصحارى ومكافحة التصحر عام ٢٠١٠ ليتمدد حتى عام ٢٠٢٠.

عليها ويتوسع الحضر على حساب الريف مساحة وسكانا ويزداد التصحر عاما بعد عام. من ناحية أخرى هناك مساحات كبيرة في معظم البلدان العربية وخاصة شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا مغطاة برمال متحركة فهي تمثل نحو ٩,٣٦٪ من مساحة السعودية ومناطق عدة في السودان وجنوب المغرب وتتضرر بلدان أخرى بنسب متفاوتة.

وتتجلى المشكلة في مصر التي تبلغ مساحة الصحارى بها نحو ٢٥٪ من مساحتها الكلية مقيمة للقلق حيث إن مصر تحتل الآن المركز الأول في التصحر عالمياً وأنها تفقد سنوياً نحو ٣٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية والمتوقع بناء على ذلك أن تزداد الفجوة الغذائية اتساعاً إذ تستورد مصر حالياً نحو ٦٠٪ من احتياجاتها الغذائية هذه الفجوة ازدادت خلال السنوات الست الأخيرة من ٤٨ إلى ٥٥٪ بالنسبة للقمح ومن ٩٠ إلى ٩٨٪ للبقوليات والذرة الشامية والزيوت النباتية وبالنسبة للحوم زادت الفجوة فيها من ٣٠ إلى أكثر من ٤٨٪ خلال الفترة نفسها غير أن مصر ليست وحدها المهتدة بالجويع على المستوى العربي فالمنطقة العربية في مجملها هي الأكثر استيراداً للحبوب في العالم فقد تضاعف عدد السكان في البلدان العربية نحو خمس مرات منذ بداية القرن العشرين وما زال معدل النمو السكاني مرتفعاً إذ يبلغ نحو ٣,٢٪ في المتوسط سنوياً.

الخروج من المأزق

وفي ظل تفاقم وخطورة ظاهرة التصحر على المنطقة العربية تبذل في كثير من البلدان جهود لتجديد أراضي المراعي المندثرة ففي سوريا وضعت القوانين لاستخدام بعض المناطق الرعوية وفي الأردن تُعطي الأولويات لإقامة مستوطنات مستقرة للرعاة البدو ويجري تطبيق زيادة قدرة المراعي على إنتاج الكلاً كما ثبت من تجارب السعودية والكويت وباكستان

بينما تزداد نسبة المحاصيل بنسبة لا تزيد على ١٪.

الخطر المحدق بالعالم العربي

إن نحو ٩٠٪ من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وتتميز هذه المناطق بتباين كبير في كمية الهطول السنوي للأمطار إضافة إلى تباين كبير أيضاً في توزيع الهطول خلال العام وبطبيعة الحال تُعد الأمطار العامل الأهم من عوامل المناخ بالنسبة للنظام البيئي إذ يُلاحظ أن ٧٢٪ من مساحة الوطن العربي تتلقى أقل من ١٠٠ مم سنوياً ومساحة ١٨٪ تتلقى ما بين ١٠٠-٣٠٠ مم فقط و١٠٪ تتلقى أكثر من ٣٠٠ ملم.

ويغطي التصحر نحو ٦٨٪ من المساحة الإجمالية للدول العربية وأن هناك ما يزيد على ٩٠ مليون نسمة يتهددهم شبح الجفاف والفقر إضافة إلى ٥٠٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي تحولت إلى صحارى.

كما أن الجفاف هو السمة المناخية الرئيسة في المنطقة العربية وتسود الأحوال الشديدة الجفاف أو الجافة في أكثر من ٨٩٪ من المنطقة بينما تظل النسبة المتبقية وهي ١١٪ من المناطق شبه القاحلة والمناطق المحدودة شبه الرطبة قاصرة على الأراضي المرتفعة ويمتد سقوط الأمطار الهامشي الذي لا يزيد على ٣٥٠ ملم متراً في السنة على المناطق القاحلة بينما تشهد المناطق شبه القاحلة ما بين ٤٠٠-٨٠٠ ملم في السنة وتشهد المناطق شبه الرطبة ما بين ٨٠٠-١٥٠٠ ملم في السنة ومع ذلك يتميز سقوط المطر في كل المنطقة بسرعة التغير في التوزيع المساحي والتفاوت الموسمي والتقلب بين السنوات وتتفاوت الكثافات في الزخات المتفرقة وتتغير طوال مواسم الزراعة. وتتقلص الأراضي المزروعة بدلاً من أن تزداد وتقل المساحة الخصبة بسبب زحف العمران السكني والصناعي



• التصحر وخطر الطبيعة